الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

-إدارة أعمال تجارة دولية-

تحت عنوان:

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

من إعداد الطالبتين:

بن زغدة سعاد

بربيط ربيعة

تحت إشراف الدكتورة:

نوي نبيلة

لجنة المناقشة

د. بوعبد الله صالح.....رئيسا

د. تمار توفيق.....مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

–إدارة أعمال تجارة دولية–

تحت عنوان:

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2015

من إعداد الطالبتين:

بن زغدة سعاد

بربيط ربيعة

تحت إشراف الدكتورة:

نوي نبيلة

لجنة المناقشة

د. بوعبد الله صالح.....رئيسا

د. تمار توفيق.....مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠
١٤٠٠

شكر و تقدير

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب "

هود الآية 88

بعد شكر الله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل، نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة الفاضلة نوي نبيلة على قبولها بالإشراف وتقديم الإرشادات لإتمام هذا العمل، كما نشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، ولا يفوتنا في هذا المنبر أن نتقدم بالشكر لجميع أساتذة كلية علوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم و نصائحهم.

كما لا ننسى جميع الأصدقاء والزملاء وكل من ساهم في العمل ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة، فمنا أفضل وأسمى عبارات التقدير.

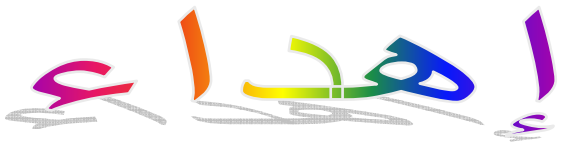

نهدي عملنا وثمرة جهدنا بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما

إلى الإخوة والأخوات

إلى رفقاء دربنا أزواجنا وأولادنا

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى كل الزملاء والأصدقاء الأعزاء، إلى كل طلبة ماستر دفعة 2017/2016

سعاد & ربيعة

مقدمة عامة

- **تمهيد**

زاد اهتمام الاقتصاديين خلال العقود الماضية بدور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أجريت العديد من الدراسات لاختبار العلاقة بينهما. وقد توصلت معظمها إلى تأكيد أهمية التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي. نظرا لهذه الأهمية نجد أن معظم الدول تركز في استراتيجياتها التنموية على تنمية وتنويع الصادرات، غير أن تنويعها يكتسي أهمية أكبر في الدول المنتجة للمحروقات نظرا لاعتمادها على صادرات المحروقات التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار ها في السوق العالمية.

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني أحادية التصدير، حيث تهيمن فيها المحروقات على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصادها مرتبطا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتعتبر أزمة أسعار المحروقات سنة 1986 والأزمة الحالية أكبر دليل على ذلك.

سعت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات واستحداث عدد من الهيئات وكذا توفير الدعم المالي اللازم، وهذا بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستقرة وضمان استقرار الاقتصاد.

من خلال ما سبق سوف نحاول تقييم النتائج المحققة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، كما سنحاول دراسة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015.

– إشكالية البحث

"ما أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2015؟"

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

– هل سجلت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تطورا ايجابيا خلال الفترة 2000-2015؟

– ما واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟

– الفرضيات

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة بعض الفرضيات التالية:

– لم تساهم الصادرات خارج المحروقات بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

– لم تسجل الصادرات خارج المحروقات تطورا ايجابيا خلال الفترة 2000-2015؛

– سجلت الجزائر معدلات نمو ايجابية خلال الفترة 2000-2015 غير أنها غير مستقرة.

– أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى:

- تبيان أهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- التعرف على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تبيان العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي؛
- التعرف على الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

– أهمية البحث

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال أهمية الصادرات خارج المحروقات كأداة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مستقرة للجزائر، حيث أن اعتماد الجزائر على مصدر واحد فقط والمتمثل في المحروقات يشكل خطرا عليها، ويجعل اقتصادها غير مستقر بسبب تقلبات أسعارها، كما يجعله معرضا لمخاطر الأزمات في أسعار النفط والأزمة الحالية أكبر دليل على ذلك. من هنا تبرز أهمية مناقشة المواضيع المتعلقة بتنمية الصادرات خارج المحروقات وتبيان أثرها على استقرر النمو والاقتصاد ككل.

– منهج البحث

سنعتمد في دراستنا عل المنهج الوصفي مع التحليل. أما البيانات فسيتم الحصول عليهما من المصادر التالية:

-بالنسبة للبيانات الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي تحصلنا عليها من تقارير البنك الدولي؛

-بالنسبة للبيانات الخاصة بالصادرات تحصلنا عليها من تقارير بنك الجزائر.

وسنحاول إثبات العلاقة بين المتغيرين: معدل النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط.

– الدراسات السابقة

-وصاف سعيدي "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية – الحوافز والعوائق**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

أبرزت الدراسة دور الصادرات في العملية التنموية، وقد تمت الإشارة إلى الإستراتيجية التنموية قبل الصدمة النفطية عام 1986. وبينت علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الدول النامية. خلصت الدراسة إلى أن الأساليب المتبعة في تسويق التصدير

والتي تعتمد على التصدير المباشر من بين أسباب تدني قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر، كما أشارت الدراسة إلى قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج النفط في الجزائر على رأسها القطاع الزراعي ثم يليه القطاع السياحي وبعض الصناعات البيتروكيماوية.

-عبد الله بن سلمان السكران " **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي (1970-1999)**" رسالة ماجيستير(غير منشورة) ، 2001 م.

تطرقت الدراسة إلى مناقشة إشكالية "إلى أي مدى يؤثر اختيار خيار التصنيع الموجه نحو الخارج لدول مجلس التعاون الخليج العربي على النمو الاقتصادي في المديين الطويل والقصير؟ وقد تطرقت الدراسة بذلك إلى العلاقة بين التجارة الدولية بالأخص الصادرات والنمو الاقتصادي، وحقيقة أن التجارة تفيد معظم الدول النامية. وقد خلصت إلى أن هناك علاقة تبادلية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في دول مجلس الخليج.

- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة الذكر على علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، رغم أن دراسة وصاف سعيدي تطرقت لعلاقة الصادرات غير النفطية بالنمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن فترة الدراسة كانت قبل تكثيف الجهود من قبل السلطات الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات. وعليه فان دراستنا تحاول تقييم نتائج المجهودات المبذولة من جهة كما أنها تركز فقط على أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، لما لها من أهمية قصوى في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة غير معرضة للتذبذب نتيجة التقلبات الشديدة في الأسعار على مستوى الأسواق العالمية كما هو حال أسعار المحروقات.

- هيكل البحث

قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول:تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية بصفة عامة وهذا من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم والنظريات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتصدير ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات، وكذا التطرق إلى مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه مع التركيز على علاقة تنويع الصادرات بالنمو الاقتصادي نظريا.

الفصل الثاني: تناولنا من خلاله إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف سياسات وهيئات ترقية الصادرات مع إبراز أهم المشاكل التي تواجه عملية التصدير، كما حاولنا تشخيص واقع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، لنتوصل في الأخير إلى تبيان أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 قياسيا.

لنختم دراستنا بمجموعة من النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيد

شهدت العديد من دول العالم خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية تسارعا في معدلات نموها الاقتصادي، وانعكس ذلك إيجابا على مداخيل الأفراد وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير البنى والمرافق المرتبطة بحياتهم اليومية، وما من شك أن ثمة أسبابا وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الايجابية، فمنها ما يرجع إلى إدخال التكنولوجيات المتقدمة في العملية الإنتاجية، ومنها ما ارتبط بالتوسع في استغلال الموارد الطبيعية (المحروقات، المعادن النفيسة،.....)، ومنها ما اعتمد على التوسع في الإنتاج والتصدير إلى الأسواق الخارجية.

سنحاول في هذا الفصل، تسليط الضوء على التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال التعرف على مفاهيم التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة، وأهم النظريات المفسرة لها، ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات. فضلا عن التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأهم نظرياته ومؤشرات قياسه، لنخلص إلى إبراز العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وبناءا عليه قمنا بتقسيم الفصل الاول إلى مبحثين رئيسين كما يلي :

المبحث الأول : مفاهيم حول التجارة الخارجية والتصدير.

المبحث الثاني : مفاهيم حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية والتصدير

لا يمكن تصور أن تستقل أي دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم، كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها، واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات، وهو ما يعبر عن التجارة الخارجية. سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التجارة الخارجية، نظرياتها، مفهوم التصدير، أشكاله ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، وكانت الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وتصريف منتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، مما جعل العالم وكأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل مختلف المنتجات والخدمات. وعليه يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها:

– عملية التبادل التجاري التي تتم بين دولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه: السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة.[1]

– المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في: انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.[2]

– فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.[3]

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، الأردن، 2008، ص7.

[2] رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار السيرة، ط1، عمان، 2000، ص12.

3 رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد 17، 2013، ص 122 .

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتبادلة مع بعضها البعض، من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة. من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات التي فسرت ظهور التجارة الخارجية من بينها:

2-1. النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

تسعى هذه النظرية إلى توضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية، بحيث أرجعت قيامها إلى ثلاثة أسباب هي: [1]

- أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى؛

- أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع، في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها؛

- أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

2-1-1- نظرية الميزة المطلقة (ادام سميث): إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول ادام سميث(Adam Smith) في كتابه المعروف ثروة الأمم، الذي صدر عام 1776، حيث استخدم ادام سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، وتقوم هذه النظرية على أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بينها في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بافتراض وجود: المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي وتماثل الأذواق.

اعتقد سميث أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب وقدراتهم الخاصة، وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.[2]

---

[1] محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، ط1، 2009، ص ص 27،28.

[2] شقيري نوري موسى وأخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2015، ص 38.

- **مفهوم الميزة المطلقة:** تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى. ويتحقق ذلك عن طريق: [1]

- قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى؛

- كون إنتاجية الفدان من سلعة ما، في دولة ما، اكبر من غيرها من الدول الأخرى؛

- قيام الدولة بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما، باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

2-1-2- نظرية المزايا النسبية: (دفيد ريكاردو)

قدم دفيد ريكاردو(David Ricardo) هذه النظرية في كتابه نماذج الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817، وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل (Jon Stuart Mill)، رغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عاما، إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية عليها، ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الخارجية.

تعتمد هذه النظرية على عدة فرضيات أساسية هي: [2]

- المنافسة الكاملة في الأسواق الداخلية والخارجة؛
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي؛
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

كانت نتائج التحاليل الاقتصادية لدفيد ريكاردو تتمثل في أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق على النحو الذي قدمه لنا ادام سميث، ولقد عرض ريكاردو الفكرة الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة بمصطلح "نظرية النفقات النسبية"، والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح "نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية"، وتعتبر هذه النظرية بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

---

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 30.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار المصرية البانية، ط1، مصر، 1991، ص93.

2-1-3- نظرية نسب عوامل الإنتاج: تتلخص أهم أفكار هذه النظرية في: [1]

- الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول يكون على أساس ما يتوفر لديها من كل عنصر إنتاجي، أي من حيث وفرته أو ندرته، لأن ذلك يؤثر على سعره وعلى كمية ما ينتجه من سلعة؛
- يصدر البلد السلعة التي يستخدم في إنتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي المتوفر لديها (الرخيص)، ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي النادر لديها، فالتبادل التجاري بين الدول حسب هذا المنطق يحصل بسبب التوزيع غير المتساوي للموارد بين الدول، مع إنتاج يتطلب نسبا مختلفة من عوامل الإنتاج.

2-1-4- نظرية دورة حياة المنتج:

بموجب هذه النظرية تمر السلع بأربعة مراحل في دورة حياتها هي: الظهور، النمو، النضوج، الانحدار، وبموجبها تضع الشركات خطط وبرامج تحركاتها في المستقبل، ففي مرحة الظهور تشهد الشركة تفوقا في تكنولوجيا السلعة المنتجة، والإستفادة من مردوديات الحجم الكبير للإنتاج، وبعد انتشار السلعة وتكنولوجيتها تصبح متاحة لمن يطلبها، ولكي تحافظ على حصتها في السوق تضطر إلى دخول أسواق أبعد متحملة تكاليف نقلها ورسوم وضرائب وإجراءات دخول تلك الأسواق، مما يفقدها ما تتمتع به من مزايا، فتدخل مرحة الانحدار بسبب شدة المنافسة، مما يدفعها إما إلى الانسحاب أو التكيف تبعا لظروف كل سوق تدخله.[2] وتوضح هذه النظرية مراحل انتقال المنتجات والابتكارات الجديدة، من الدولة الأم، الى الدولة المتقدمة ثم الى الدول النامية.[3]

2-2- النظرية الحديثة في التجارة الدولية: هيكشر وأولين

تعد نظرية **هيكشر وأولين**(Hecksher وOhlin) امتدادا لنظرية النفقات النسبية، ذلك لأن هذه الأخيرة فسرت قيام التجارة الخارجية، وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، ومن هنا نقول أن هذه النظرية تعتبر مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.[4]

---

[1] بديع جميل قدو، التسويق الدولي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2009، ص49.

[2] المرجع نفسه، ص50.

[3] منير نوري، التسويق الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر،2007 ، ص73.

[4] محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص85.

تتمثل أهم الأفكار التي جاءت بها فيما يلي: [1]

– الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع، والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي ستستورد الدولة هذه السلعة من الخارج؛

– اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول مرتبط باختلاف إنتاجها؛

– عند قيام التجارة فان صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول، وذلك لأن تكلفة إنتاجها منخفضة وبالتالي أسعارها ستكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في الدول الأخرى، أما وارداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل الإنتاج غير الموجودة كليا، أو تعاني فيها الدولة من عجز نسبي، وبالتالي فان السبب الأساسي لقيام التبادل الخارجي بين دولتين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

تفرعت نظرية هيكشر وأولين إلى النظريات التالية: [2]

2-2-1- نظرية هبات عناصر الإنتاج:

حسب هذه النظرية كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي فان عنصر الإنتاج هذا يعتبر الأرخص نسبيا، وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي.

2-2-2- نظرية ستولبر- ساموبلسون:

درست النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد أثبتت أن زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة، وبالتالي فان ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 102.
[2] المرجع نفسه، ص ص 102، 103.

2-2-3- نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (ساموبلسون):

في عام 1984 توصل ساموبلسون(Samuelson) إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (هيكشر-أولين-ساموبلسون) في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقا لهذه النظرية فإن الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول.

2-2-4- نظرية جون هيكس:

درس جون هيكس (John Hicks)عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية، ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج عندها هيكس أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي، يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية فيها، خصوصا إذا تحقق هذا التقدم في صناعاتها التصديرية، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها لمكاسب في شروط التبادل الخارجي، إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات.

المطلب الثالث: مفهوم التصدير

يعد الانفتاح الدولي حاجة ماسة لأية دولة، وأسلوبا جيدا لتطورها ونموها المستمر، ويتحقق هذا الانفتاح بأشكال مختلفة، منها التصدير بمختلف أنواعه.

3-1- تعريف التصدير:

يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية، ونجد أن معظم المؤسسات تبدأ توسعها نحو الأسواق العالمية من خلال قيامها بدور المصدر، ثم التحول بعد ذلك إلى أحد الأشكال الأخرى لخدمة السوق الأجنبي. [1]

[1] غول فرحات، تسويق دولي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2000، ص190.

3-2- أشكال التصدير

3-2-1- التصدير المباشر:

في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوسطاء.[1]

أ-طرق التصدير المباشر: تتمثل في:[2]

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج؛
- البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج؛
- الممثل التجاري هو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية؛
- الوكيل التجاري هو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

ب – محاسن التصدير المباشر:

يستخدم التصدير المباشر في نطاق واسع لأنه يمثل بالنسبة إلى المشروع طريقة سهلة وسريعة ولا تحتاج إلى استثمارات كبيرة، كما يسمح هذا الأسلوب بدخول الأسواق الخارجية، والهيمنة على عمليات البيع والحضور المباشر في البلد المستهدف.[3]

3-2-2- التصدير غير المباشر:

طريقة شائعة الاستخدام، إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية، وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية، سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد. يطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، كونه أقل مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف الشركة، أي تكوين

[1] رضوان المحمود العمر، تسويق دولي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 134.
[2] المرجع نفسه.
[3] أبي سعد الديوهجي، التسويق الدولي، دار الكتب للنشر الموصل، العراق، 1992، ص100.

للأيدي العاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي، وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة. [1]

أ- طرق التصدير غير المباشر:

يتم بواسطة وسطاء أو شركات متخصصة في الاستيراد والتصدير، والذي يتميز في غالب الأحيان بأقل استثمار، كما أنه أقل مخاطرة وأقل تكلفة. فنجد من بين الطرق ما يلي: [2]

- **عملاء التصدير:** ويتدخلون باسمهم الشخصي، يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة أن يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل: مخاطر سعر الصرف.

- **تجمعات المصدرين:** تقدم خدمات مشابهة لخدمات العملاء إلا أنها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات.

- **مفاوض الاستيراد والتصدير:** يقوم بشراء السلع وإعادة بيعها بالخارج.

- **شركات تجارية متنوعة:** وتنقسم إلى:

- **وسطاء الاستيراد:** يحصلون على السلع من الخارج ويقومون بتخزينها وتوزيعها، ومن بينهم الأعوان التجاريون والموزعون.

- **السماسرة وشركات العبور:** تقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الأخرى، وخاصة السلع المصدرة، كما أنها تقوم بحل المنازعات التي تحدث في التجارة الخارجية .

[1] محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 77.
[2] غول فرحات، مرجع سابق، ص 191 .

المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات

لقد شهد عقد الثمانينات عجزا كبيرا في موازين المدفوعات لمجموعة من الدول، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة حدة البطالة في نفس الوقت، وبالتالي تدهور مستويات المعيشة، ويرجع هذا العجز إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها: [1]

- النزعة الحمائية:

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية، على اثر نجاح المنظمة العالمية للتعريفة الجمركية "الجات" في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية، وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية، ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي منبع الاختراعات الحديثة، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها، وتصديرها إلى الخارج استنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية، بل أيضا في أسواقها الداخلية، الأمر الذي يدفع بالعديد من الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

- معدل التبادل:

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدولة المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الاولية باستثناء المحروقات إلى الانخفاض، ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات، نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته

[1] عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد1، ص ص 353، 354.

هذه الدول الصناعية المتقدمة، مما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية (المستوردة) المستخدمة في إنتاج السلع الصناعية.

- الدين الخارجي:

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية للدول النامية في الفترة الأخيرة نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، مما ترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية معينة، ويزداد الأمر سوءا بارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وعليه فان السبيل لمواجهة العجز المتراكم في موازين المدفوعات هو الاهتمام بالتصدير، واستراتيجيات التسويق الدولي له، ولا شك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة، الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير للدول النامية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات

يعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة، لذا يعتبر النمو الاقتصادي هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي أنه: عبارة عن زيادة في معدل الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة والإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي .[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 73.

[2] حربي محمد موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي مفاهيم وتجارب، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص109.

يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه:الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.[1]

من جانب آخر يعرف الاقتصادي الأمريكي كوزينتس النمو الاقتصادي، فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية. ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل، وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الابتكار، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.[2]

بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في: [3]

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، وبالطبع فان هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني وبالتالي يمكن القول أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

[1] علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، أدرار، ص 68.

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد 7،جامعة كربلاء، 2010، ص28.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص11.

هذا ويتعين الإشارة في النهاية إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.[1]

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

2-1- نظرية النمو الكلاسيكية

إن من أهم الاقتصاديين الكلاسيك ادام سميث (Adam Smith) ودفيد ريكاردو(David Ricardo)، روبرت مالتس (robert malthus) وجون ستوارت ميل(john stuart mill)، واستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها :الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. [2]

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك، لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، فقد حاولوا اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، والعملية التي تمكن من تحقيق النمو، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي: [3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص77.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص117.

[3] سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار الراية، الطبعة1، الأردن، 2015، ص16.

– سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية، وأهمية أن تكون الأسواق حرة بسيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد؛

– التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: فهم يرون أن التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي؛

– الربح هو الحافز على الاستثمار: فكلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار؛

– ميل الأرباح للتراجع: معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛

– حالة السكون: يعتقد الكلاسيك حتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.

الانتقادات الموجهة للنظرية: وجهت للنظرية عدة انتقادات أهمها:[1]

– الأرباح مصدر للادخار: أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى والحكومة والقطاع العام؛

– الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: قال شومبيتر أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛

– إهمال النظرية للقطاع العام: فشلت النظرية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في البلدان النامية؛

– أهمية محدودة للتكنولوجيا: فشلت النظرية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على النمو الاقتصادي السريع للبلدان المتقدمة؛

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص119.

– تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العلمية للنمو أن هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

2-2.النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال (Alfred Marshall)، هذه النظرية قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي، دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:[1]

– أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛

– أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) ؛

– بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة؛

– فيما يخص رأس المال، اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص ص 34،35.

.

النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا؛

– أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار؛

– أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير، حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من كل نمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع؛

– أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

الانتقادات الموجهة للنظرية: من أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية نذكر: [1]

– التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو، متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية؛

– القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

[1] أحمد عارف العساف وآخرون، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، الطبعة1، الأردن، 2011، ص74.

2-3- نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي

تقوم نظرية جوزيف شومبيتر(Joseph Schumpeter) في النمو الاقتصادي على أساس ان المنظم الفرد يضع خطط انتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الأخرين، ولذا فان النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما: المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الامكانيات المادية اللازمة للابتكار والتجديد، ومن خصائص هذه النظرية ما يلي: [1]

-الابتكارات: وفقا لشومبيتر تتمثل في ادخال أي منتج جديد او تحسينات جديدة وتشمل العديد من العناصر مثل: ادخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة؛

-دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم ، فهو قادر على تقديم شيء جديد تماما .

- دور الأرباح: ووفقا لشومبيتر فانه في ظل التوازن التنافسي، تكون أسعار المنتجات متساوية تماما لتكاليف الإنتاج، ومن ثم لا توجد أرباح؛

- العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فانها تؤدي الى زيادة الدخول النقدية والأسعار التي تساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل.

[1] سهيلة فريد النباتي، مرجع سابق، ص17.

الانتقادات الموجهة للنظرية: تعرضت النظرية إلى مجموعة من الانتقادات أهمها:[1]

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين؛

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات؛

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.

2-4- نموذج:سولو-سوان

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الاقتصادي: روبرت سولو فى كتابه"مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، والاقتصادي تريفور سوان في كتابه"النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" سنة 1956، وذلك بمحاولة كل منهما تفسير الظواهر التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم، ويقوم النموذج على جملة من الفرضيات وتوصل إلى مجموعة من النتائج كالتالي:[2]

- الاقتصاد مغلق وبالتالي فالدخل يساوي الناتج، والاستثمار يساوي الادخار؛

- الاقتصاد مكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، وتسوده المنافسة الكاملة ؛

- ثبات معدل نمو السكان واعتبار معدل الادخار ثابت؛

- الادخار وتكنولوجيا الإنتاج متغيران خارجيان.

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص ص123، 124.

[2] بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010، ص99.

وجد سولو–سوان أن معظم النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين يعود إلى التقدم التقني. والتبرير أن العائد على رأس المال متناقص بسبب زيادة نسبة المخزون الرأسمالي إلى الناتج، حتى يصل إلى مستوى توازني لا يمكن زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج بعدها. من جهة أخرى لا يمكن أن تستمر زيادة إنتاجية العامل، التي تعتمد على زيادة حصة العامل من رأس المال في الأجل الطويل بل ستزداد الإنتاجية بشكل مؤقت وتعود إلى الاستقرار، وبالتالي الاستثمار والعمالة ليسا العاملين المؤثرين في النمو الطويل الأجل.

2–5.– نظرية النمو الكينزية

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار جون مايناردكينز (John Maynard Keynes) الذي اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينر النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار.[1]

يفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيو كلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا. فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما اشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة،

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014، ص26.

وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي، ولقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة، والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية: [1]

– كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي؛

– يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية؛

– يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال؛

– حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق؛

– لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لان التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

[1] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص27.

2-6- نموذج هارود – دومار Harrod- domar

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد إدخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق، الجسور) وذلك من خلال المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ومن أجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي(من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية نسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك، وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال. [1]

يعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا، وينطلق من مجموعة من الفرضيات:[2]

- يفترض أن الاقتصاد مغلق؛
- وجود مستوى معين من الناتج في ظل عمالة كاملة؛
- وجود نظام اقتصادي بأحكام وقرارات آلية وفورية؛
- جميع مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار ثابتة؛
- يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
- يفترض أن علاقة الادخار والميل الحدي لرأس المال ثابتة؛
- المستوى العام للأسعار ثابت.

[1] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص27.
[2] المرجع نفسه، ص28.

2-7- نظرية النمو الجديدة (الداخلية)

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريك مانكي، دفيد رومر ودفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[1]

حسب هذه النظرية، فان هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيو كلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، يمكن إبراز ها فيما يلي:[2]

- إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، كما أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، كالتركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر، وبافتراض أن

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص 33.

[2] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 31.

استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية، والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص؛

– نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول؛

– إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج ، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

استخدم الاقتصاديون معيار الدخل كوسيلة لقياس النمو، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر ومنها :[1]

3-1- معيار الدخل القومي الكلي:

يقترح Mead قياس النمو الاقتصادي بالغرب على الدخل القومي الكلي، وليس متوسط نصيب من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل، أو نقصه، قد تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية، أو سلبية فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان. كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص ص 97، 98.

3-2-معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية،كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للإستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل.

3-3- معيار متوسط الدخل :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها دقة عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب: إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي تحسب على أساسها.

قضية أخرى وليست أخيرة هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج. ويعتقد الأستاذ كندلبرجر أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية، وليس إلى مستوى المعيشة، أي إلى الدخل المنتج وليس الدخل المنفق، وعلى العكس فان جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به، لأن الهدف النهائي من النمو هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية. وعليه يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} * 100$$

هذا المعدل يستخدم لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين .

3-4- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:

وضع سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1925، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس و هارود- دومار. وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي : [1]

أ- الادخار الصافي ب- إنتاجية رأس المال ج- معدل نمو السكان

تتخذ هذه الدالة الشكل التالي: $D=SP-R$

حيث أن :

D إنتاجية رأس المال ، P معدل الادخار الصافي ، S معدل النمو السنوي لدخل الفرد،

Rهي معدل نمو السكان السنوي .

[1] كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، 2003، جامعة تلمسان، ص23.

المطلب الرابع: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

تعتبر الصادرات ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية على أهميتها باعتبارها احد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي.

4-1 العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

4-1-1 العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر التجاري

اعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الميزان التجاري، هو المصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير من الثروة، الأمر الذي يحتم على الدولة تقييد وارداتها وتشجيع صادراتها للحصول على القدرة الشرائية التي تستخدمها في الحصول على احتياجاتها من الخارج، وكان ذلك خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حيث قاموا بالتأكيد على ضرورة قيام الدولة بزيادة ما لديها من ثروة كالذهب والفضة المتاحة، والتي تمنح الدولة القوة حسب رأيهم، ومن هنا تظهر أهمية و ضرورة تشجيع الصادرات. [1]

لقد تضمنت سياسة تشجيع الصادرات عند التجاريين، تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل، والعمل باستمرار على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة، وتقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية، وإنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شانها مساعدة الصادرات على التطور، وتخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر للخارج . [2]

نفهم من وجهة نظر التجاريين هذه، أنهم كانوا يوافقون على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال دعم و تشجيع الصادرات من جهة، وتخفيض تكاليف الإنتاج بتخفيض أجور العمال من ناحية أخرى، وصولا

[1] مريم عيسى مهني، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010، آما راباك، مجلة علمية محكمة، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 20، 2016، ص74.

[2] المرجع نفسه.

إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث طالبوا بدولة قوية ومؤثرة، تستطيع أن تدافع عن المصالح التجارية، وتحطم الكثير من الحواجز التي أقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري.

4-1-2 العلاقة بين الصادرات والنمو في الفكر الكلاسيكي

تشير نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية. وعليه تصبح الصادرات بمثابة آلة للنمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية. وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية. وتتمثل هذه المكاسب في: [1]

- **مكاسب صافية:** تتحقق وفق الميزة النسبية لدفيد ريكاردو، نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، بحيث تجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج المتخصصة فيه، وكذلك من خلال تقسيم العمل فان الإنتاج يزداد، وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد الناتجة من التبادل التجاري من خلال إتاحة الفرص لشراء السلع الأجنبية.

- **مكاسب حركية:** تتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية، فكلما اتسع حجم سوق الصادرات، كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي.وبالتالي توسع نطاق منحنى إمكانيات الإنتاج للدول المتبادلة تجاريا مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مستوى الرفاهية لمجتمعاتها.

[1] عابد بن عابد العبدلي، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27، 2005، ص12.

– مكاسب تجارية: ويعود هذا المبدأ إلى ادام سميث، حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج من سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية، وبالتالي التوسع في حجم الصادرات، مما يؤدي إلى النمو التلقائي في الاقتصاد العالمي، وتعتبر دول سنغافورة، اليابان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ من بين الدول التي حققت خلال العصر الحديث انجازات تنموية من خلال نمو صادراتها الصناعية.

4-1-3 العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الفكر الكينزي (الحديث)

كان من أبرز اهتمامات كينز في هذا المجال " تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مقومات الدخل القومي، حيث تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها مباشرة ".ويعرف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية، غير أنه بعد ذلك ظهر بعض الاقتصاديين بوجهة نظر مختلفة مثل " ميردال"، والذي يرى أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، طالما أن الدول الرأسمالية الصناعية هي المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي تمارس استغلال ونهب ثروات الدول النامية الضعيفة، ناهيك عن المنافسة الكبيرة بين تلك الدول للسيطرة على الأسواق ورؤوس الأموال في العالم، وبالتالي إن أي تقدم يمكن أن تحققه صادرات الدول النامية يرجع في الأغلب للدول الصناعية المتقدمة، أما "نيكرسه" فهو يرى أن التجارة الخارجية ما هي إلا أداة للنمو الاقتصادي، ولقد استدل على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في بعض الدول الحديثة مثل : كندا واستراليا والأرجنتين، وبالتالي فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالصادرات في الدول النامية نظرا لما تواجهه هذه الصادرات من عقبات كثيرة، وعموما فان تجارب الدول النامية التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات، أثبتت أن تنمية وتنويع الصادرات تعمل على تسريع النمو الاقتصادي أكثر من أي سياسة أخرى.[1]

[1] مريم عيسى مهني، مرجع سابق، ص75.

4-2 العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي

بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد تشير أكثر الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للمحروقات، باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان، والناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات، وباعتبار أن هذه المادة مادة ناضبة وليست دائمة تجعلنا ندرك حجم المخاطر، والفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة .

لقد احتلت مسألتي النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات مكانة هامة في بحث وفكر الإقتصاديين، وذلك من خلال الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين، وحتى في وقتنا الحاضر، فبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية سعي الاقتصاديات الكبرى للنمو الاقتصادي وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن.

من بين الدراسات التجريبية حول العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي نذكر ما يلي: [1]

بالاستناد إلى عينة تتكون من 97 بلدا ناميا خلال (1971 -1989)، وجدت جيفري ساكس Jeffrey Sachs(1995) علاقة معنوية سلبية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

كما قام ألبرت بيري Berry Albert (2008)، من خلال الاعتماد على تحليل المقارن لمجموعة من البلدان هي: إندونيسيا، فنزويلا، تشيلي، ونيجيريا، توصل لنتائج سلبية لأثر الموارد في خلق فرص العمل وتوزيع الدخل في الدول المصدرة للمحروقات والمعادن. كما فسر تيري كارل Terry Karl(1997) كيف أن

[1] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016، ص ص 137،138.

البلدان النامية المصدرة للمحروقات تتجه نحو الاعتماد بشكل مفرط على مداخيل المحروقات كموارد جبائية، وتعمل على تهميش دور النظم الضريبية ومؤسسات الدولة.

يشير روزماري ثورب RosemaryThorp (2012) إلى أن الدول المنتجة للمحروقات والمعادن لديها بشكل عام مشاكل جسيمة في التنمية المؤسسية على المدى الطويل، على الرغم من أن في بعض الحالات الاستثنائية، مثل شيلي وبوتسوانا التي تتوفر على مؤسسات قوية منعت الآثار الضارة، وسمحت بتحقيق النمو والتنويع.

استنادا إلى التحليل المقارن لبيرو وبوليفيا والإكوادور قام بيبينكتون bbington عام 2013، بتحليل آثار الأنشطة الاستخراجية على التنمية المحلية في مناطق التعدين واستخراج المحروقات، وتوصل إلى وجود روابط ضعيفة بين الصناعات الاستخراجية على الاقتصاديات المحلية بشكل عام، فضلا عن الحصيلة الهزيلة لمشاريع التنمية المحلية المدعمة من قبل الشركات الاستخراجية، كما أن مناطق المحروقات والمعادن تأثرت بشدة جراء التدهور البيئي الحاد.

وضح آكبادوك "Akpadock " (1996)؛ في مقال له أن تنويع الصادرات لا يعزز الاستقرار فقط، ولكن يتسع نحو أهداف مثل النمو الاقتصادي ومعالجة البطالة، كما توصل لنتيجة أكد فيها على أن المجتمعات تعمل على:" تنويع قاعدتها الاقتصادية حتى تحافظ على استمراريتها على قيد الحياة أي من خلال إيجاد تغييرات هيكلية في المستقبل للاقتصاد الوطني".

بشكل عام، فإن البلدان التي تعتمد على صادرات المحروقات أو المعادن ضعيفة وهشة، كما أنها تساهم بسجل ضعيف في النمو الاقتصادي والتنويع والتنمية المؤسسية وخلق فرص العمل .

خلاصة الفصل الاول

نستخلص في نهاية هذا الفصل أن موضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي قد حضيا باهتمام كبير من طرف الرواد الاقتصاديين، فقد ظهرت نظريات عديدة قامت بدراستهما: كالكلاسيكية، النيوكلاسيكية، والنظريات الحديثة. و على الرغم من تباين أفكار روادها، إلا أنها تعتبر مكملة لبعضها البعض، لإظهار مدى مساهمة التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة وتنويعها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك لما تحققه من مكاسب ومنافع للدول المنتهجة لها. ولتأكيد هذه العلاقة، ارتأينا تخصيص الفصل الثاني للتطرق إلى أثر تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفصل الثاني

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد

النمو الاقتصادي هدف تسعى إلى تحقيقه جميع الدول، كما تسعى لإيجاد مختلف الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع ككل. تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومن خلال اعتبار الصادرات عنصر مهم في النمو الاقتصادي، فان زيادة الصادرات خارج المحروقات يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لتنويع مصادر الدخل، ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات المحروقات على النمو الاقتصادي، لهذا السبب عملت الجزائر على تنويع صادراتها خاصة بعد أزمة انهيار أسعار المحروقات سنة 1986.

سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات المنتهجة من طرف الدولة، ومدى بلوغها الأهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كما يلي:

المبحث الأول: إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر

المبحث الثاني: مكانة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015

المبحث الأول: إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الهيئات المختصة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وكذا التعرف على السياسات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، فضلا عن المشاكل التي تواجه عملية التصدير.

المطلب الأول: السياسات والإجراءات المنتهجة

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للمحروقات تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيلها، وأدخلها في مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت فيما يلي:

1-1- سياسة سعر الصرف: شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف.[1]

1-2- تأمين وضمان الصادرات: بعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.[2]

---

[1] بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2009، ص ص 164،165.

[2] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة، 2002، ص11.

3-1 – التحفيزات المالية: بعد إقرار دستور 1989 الذي حفز حرية التجارة الخارجية، أعقبه استصدار جملة من النصوص التشريعية في ذات السياق، ومن بين هذه النصوص ما تعلق بالجانب المالي والإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري، مع قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 والذي جاء من أجل تقييم وتكييف النظام المالي، لذا نجد أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، والتي تدور حول: [1]

– تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات، والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير؛

– تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

تشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير تتمثل في:

أ – عملية البحث عن الأسواق الخارجية: فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد تكلفة تتحملها المؤسسة، وعليه يتم في إطار ترقية الصادرات منح مساعدات مالية تمكن المؤسسة من اكتشاف أسواق البلدان المستهدفة، وتمول هذه المساعدات كل من: عمليات دراسة السوق، الانتقال والبحث، وضع ممثلين مأجورين، إنشاء مكاتب في الخارج، تربصات الأعوان الخارجيين، دراسات تقنية محتملة لتكييف المنتوج والمشاركة في المعارض.

ب – مرحلة التحضير للتصدير: وهنا تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض تمويل عمليات التصنيع، وإما لتمويل الاستثمارات وخلق فروع إنتاج بالخارج، كما تكون هذه التمويلات بغرض إنشاء مخزون في الخارج.

ج – عملية التصدير: إن عملية التصدير بحد ذاتها تحتاج إلى دعم بقروض، والتي تختلف حسب طبيعتها، فهناك قروض تصدير قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

[1] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة غرداية، 2011، ص ص107 ،108.

1-4- التحفيزات الجبائية للتصدير:

عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين مالية، والتي استهدفت ما يلي:[1]

- تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجباية؛
- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال منح التحفيزات للأنشطة ذات الأولية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات.

1-5- التحفيزات الجمركية: أما بخصوص التسهيلات الجمركية والحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، فقد نص قانون الجمارك 98-10 على جملة من التسهيلات في هذا المجال نذكر منها:[2]

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم.

المطلب الثاني: هيئات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات أنشئت منذ سنة 1996 مجموعة من الهياكل المساندة سعيا لخلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص ص 108، 109.

[2] محمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص 57.

2-1- وزارة التجارة الوطنية : في ميدان التجارة الخارجية تقوم وزارة التجارة بما يلي: [1]

- المساهمة في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية؛
- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها؛
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري؛
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.

2-2- الصندوق الخاص بترقية الصادرات: (FSPE)

تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث يخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.هناك خمس مجالات إعانة مقررة : [2]

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛

[1] موقع وزارة التجارة الوطنية الجزائرية http://www.mincommerce.gov.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/08

[2] موقع الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات http://www.algex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/08

- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

2-3- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

SAFEX شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض أونافكس- التي أنشأت في سنة1971.

المقر الاجتماعي للشركة هو قصر المعارض الذي يقع على بعد 3 كم من المطار الدولي و10 كم من وسط المدينة . في إطار مهامها الرسمية تنشط الشركة في الميادين التالية: [1]

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:
- الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛
- فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛
- الإعلام الاقتصادي والتجاري؛
- التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛
- قوانين وترتيبات التصدير.

2-4- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، تخضع للمادة 4 من القانون 06-96الصادر في 10 جانفي 1996 والذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح إلى الشركة المسؤولة عن الضمان والتي تعمل لصالح: [2]

- حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، تتولى تأمين المخاطر التجارية؛

---

[1] موقع SAFEX www.safex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/08

[2] موقع CAGEX www.cagex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/08

– حساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا المخاطر التي قد تنجم اثر حدوث كوارث طبيعية.

مهام الشركة : تتمثل مهام الشركة في:[1]

– تأمين وائتمان الصادرات وتغطية المخاطر التي قد تحدث إثر التصدير؛

– التأمين والائتمان الداخلي والذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك؛

– تأمين المعارض؛

– تغطية الديون؛

– التأمين المشترك وإعادة التأمين.

2-5- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين(ANEXAL)

هي جمعية وطنية ومؤسسة عمومية تعد وكالة لترقية التجارة، وهي ذات طابع إداري حيث تضم عدد من ممثليها، تأسست عام 2004، تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدريين الجزائريين، ومن انشطتها: تطوير دليل المصدر، التدريب، الاستشارة وانجاز الدراسات.وتشمل قطاعات الانشطة التالية: [2]

– الأغذية؛

– النفايات الحديدية وغير الحديدية؛

– الغزل والنسيج؛

– الخدمات.

[1] موقع CAGEX ، مرجع سابق.

[2] موقع ANEXAL www.exportateur-algerie.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/08

أهداف الجمعية : تتمثل في:[1]

- الدفاع عن مصالح المصدرين على المستوى الوطني والدولي؛
- المشاركة في تحديد وتنفيذ إستراتيجية الترويج للصادرات؛
- دعم الفاعلين الاقتصاديين في العملية التصديرية.

2-6- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، وتعتمد هذه الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة ألجكس أداة عمومية لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات، وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. [2]

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات، ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له. فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير, الأمر الذي يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة:

1 موقع ANEXAL، مرجع سابق.

[2] موقعALGEX http://www.algex.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/08

3-1 المشاكل على المستوى الجزئي: تتمثل في:[1]

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛

- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية؛

- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛

- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الأمر الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار؛

- عدم استجابة الهياكل التنظيمية الميكانيكية للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، مما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية .

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية، التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، وبالمقابل الارتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية.

3-2 المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي: تتمثل في: [2]

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير في ظل التشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم للاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير؛

---

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

[2] جلال مسعد، الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2014، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص ص 16، 17.

– ضعف تنافسية المنتوج الجزائري كنتيجة لضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير، وكذا لعدم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا؛

– انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول؛

– عدم مطابقة المنتوجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية، وارتفاع أسعارها في السوق العالمي كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار الجزائري من جهة، والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة أخرى.

3-3 المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:[1]

– التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والغرفة الوطنية للتجارة، والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة، إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات؛

– وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي؛

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته؛

– عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

[1] جلال مسعد، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

المبحث الثاني: مكانة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية، وكذلك التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول، وتعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 97 % من صادراتها، وبالتالي يخلق العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها.

المطلب الأول: نظرة حول الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015

1-1 هيكل الصادرات الجزائرية

تهيمن صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الإجمالية الجزائرية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1) تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015 (مليار دولار)

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	21.06	**97.27**	0.59	**2.73**	21.651	**100**
2001	18.53	**97.06**	0.56	**2.94**	19.091	**100**
2002	18.11	**96.84**	0.61	**3.16**	18.700	**100**
2003	23.99	**98.04**	0.47	**1.96**	24.469	**100**
2004	31.55	**97.93**	0.67	**2.07**	32.217	**100**
2005	45.59	**98.39**	0.74	**1.61**	46.334	**100**
2006	53.61	**97.93**	1.13	**2.07**	54.741	**100**
2007	59.61	**98.38**	0.98	**1.62**	60.590	**100**
2008	77.19	**98.22**	1.40	**1.78**	78.590	**100**
2009	44.41	**98.28**	0.77	**1.72**	45.186	**100**
2010	56.121	**98.30**	0.969	**1.70**	57.091	**100**
2011	71.661	**98.32**	1.227	**1.68**	72.888	**100**
2012	70.583	**98.39**	1.153	**1.61**	71.736	**100**
2013	63.663	**98.38**	1.051	**1.62**	64.714	**100**
2014	58.362	**97.28**	1.634	**2.72**	59.996	**100**
2015	33.08	**95.75**	1.48	**4.25**	34.55	**100**

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يبين الشكل رقم (1) تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010/2000.

الشكل رقم (1): تطور هيكل الصادرات الجزائرية

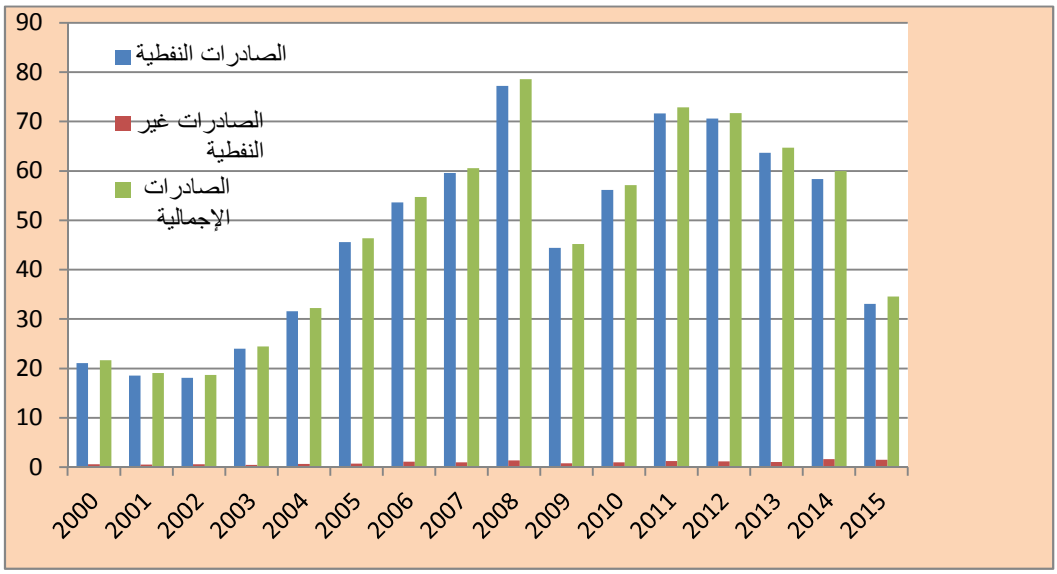

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في فترة 2000-2015 ما بين 95.75 % و98.39%.

مثلت سنة 2002 أدنى حصيلة لها وذلك بـ 18.11 مليار دولار وهو ما يمثل 96.84% من إجمالي الصادرات، بينما سجلت أعلى حصيلة سنة 2008 ب 77.19 مليار دولار بنسبة 98.22% من إجمالي الصادرات، في حين أن المنتجات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 4.5 % خلال فترة الدراسة، في حين بلغت أعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات سنة 2014 بـ: 1.63 مليار دولار بنسبة 2.72% من إجمالي الصادرات. رغم هذا فقد عرفت الفترة 2000-2015 تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من0.59 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.48 مليار دولار سنة 2015 ما عدا التراجع سنة 2003 والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سوناكوم إلى وقف صادراتها هناك. أما سبب الانتعاش البسيط، فيرجع إلى تزايد جهود الدولة في تنمية وتنويع صادراتها، وذلك بطرحها لجملة من الحوافز في إطار سياستها التنموية المنتهجة.

1-2 الصادرات خارج المحروقات

من خلال الجدول الموالي يتبين لنا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تتركب من 6 أصناف، تختلف نسبها من صنف إلى آخر.

الجدول رقم (02) الصادرات خارج المحروقات(مليون دولار أمريكي)

السنوات	مواد غذائية		مواد اولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %
2000	30	5.08	42	7.12	447	75.76	12	2.03	44	7.46	15	2.54
2001	30	5.36	39	6.96	413	73.75	22	3.93	42	7.50	14	2.50
2002	35	5.92	56	9.48	403	68.19	20	3.38	50	8.46	27	4.57
2003	47	9.85	49	10.27	316	66.25	1	0.21	29	6.08	35	7.34
2004	66	10.00	97	14.70	432	65.45	0	0.00	50	7.58	15	2.27
2005	67	8.55	136	17.35	526	67.09	0	0.00	36	4.59	19	2.42
2006	73	6.51	195	17.38	765	68.18	1	0.09	44	3.92	44	3.92
2007	88	8.98	170	17.35	640	65.31	1	0.10	46	4.69	35	3.57
2008	119	8.58	334	24.08	834	60.13	1	0.07	67	4.83	32	2.31
2009	113	14.75	169	22.06	393	51.31	0	0.00	42	5.48	49	6.40
2010	315	32.54	94	9.71	498	51.45	1	0.10	30	3.10	30	3.10
2011	355	28.93	161	13.12	660	53.79	0	0.00	35	2.85	16	1.30
2012	315	27.34	168	14.58	618	53.65	0	0.00	32	2.78	19	1.65
2013	404	38.48	109	10.38	492	46.86	0	0.00	29	2.76	16	1.52
2014	323	19.77	110	6.73	1173	71.79	1	0.06	16	0.98	11	0.67
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0.00	17	0.83	11	0.53

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يبين الشكل أسفله التوزيع النسبي للصادرات خارج المحروقات.

الشكل رقم(02) : متوسط توزيع الصادرات خارج المحروقات

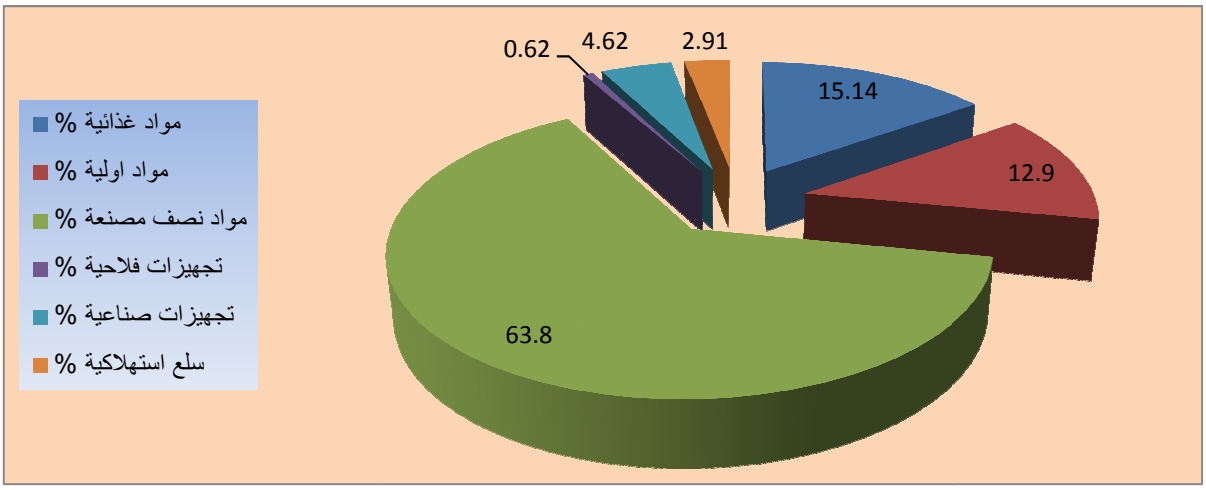

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

تحتل المنتجات النصف مصنعة المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، وذلك بنسبة 63.80% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2015. تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاشا، حيث قفزت من 447 مليون دولار سنة 2000 بنسبة 75.76 %إلى 1685 مليون دولار أمريكي سنة 2015، والسبب في ذلك أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو صادرات المحروقات، حيث تزداد كلما ازدادت هذه الأخيرة. تليها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية، وذلك بنسبة 15.14% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، حيث تتمثل أساسا في التمور والخضر، وقد سجلت سنة 2013 أعلى مستوى لها، حيث قدرت بـ: 404 مليون دولار أمريكي بنسبة 38.48 %وهذا يعود إلى المجهودات التي تبذلها الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي.

تأتي في الرتبة الثالثة المواد الأولية مسجلة نسبة 12.90% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2015، حيث تتمثل في الفوسفات، ونفايات الحديد والزنك والنحاس، وسبب احتلالها لهذه المرتبة راجع إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا. وقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من 42 مليون دولار سنة 2000 إلى 105 مليون دولار سنة 2015.

احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 4.62 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الأشغال العمومية والميكانيك. وقد عرفت تقهقرا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث انخفضت من 44 مليون دولار سنة 2000 إلى 17 مليون دولار سنة 2015، بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين، ومؤسسات النسيج والجلود ... الخ، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية.

بينما تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 2.91% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وتتضمن أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل. في حين تأتي مواد التجهيز الزراعي في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.62 %من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث تتكون منتجاتها من الجرارات والأجهزة الميكانيكية، وبعض اللوازم كقنوات الصرف والأنابيب، وظلت هذه المنتجات في تقهقر حيث حققت إيرادا معدوما في بعض السنوات .

المطلب الثاني: الصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري

الميزان التجاري Balance Commerciale عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات Exports، وإجمالي الواردات Imports، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية. وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات خاصة المواد المصنعة ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي. وارتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر، وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وبالتالي رفع رصيده كان أهم أهداف الإصلاحات، لأنه يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (3) : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015 (مليار دولار)

السنة	الصادرات الإجمالية	الواردات الإجمالية	رصيد الميزان التجاري
2000	21.651	9.35	12.31
2001	19.091	9.48	9.61
2002	18.700	12.01	6.69
2003	24.47	13.32	11.15
2004	32.22	17.95	14.26
2005	46.33	19.86	26.48
2006	54.74	20.68	34.06
2007	60.59	26.35	34.24
2008	78.59	37.99	40.60
2009	45.19	37.40	7.78
2010	57.09	38.89	18.21
2011	72.89	46.93	25.96
2012	71.74	51.57	20.17
2013	64.71	54.99	9.73
2014	59.99	59.67	0.33
2015	34.57	52.65	-18.10

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يمثل الشكل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015.

الشكل رقم (3) : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015

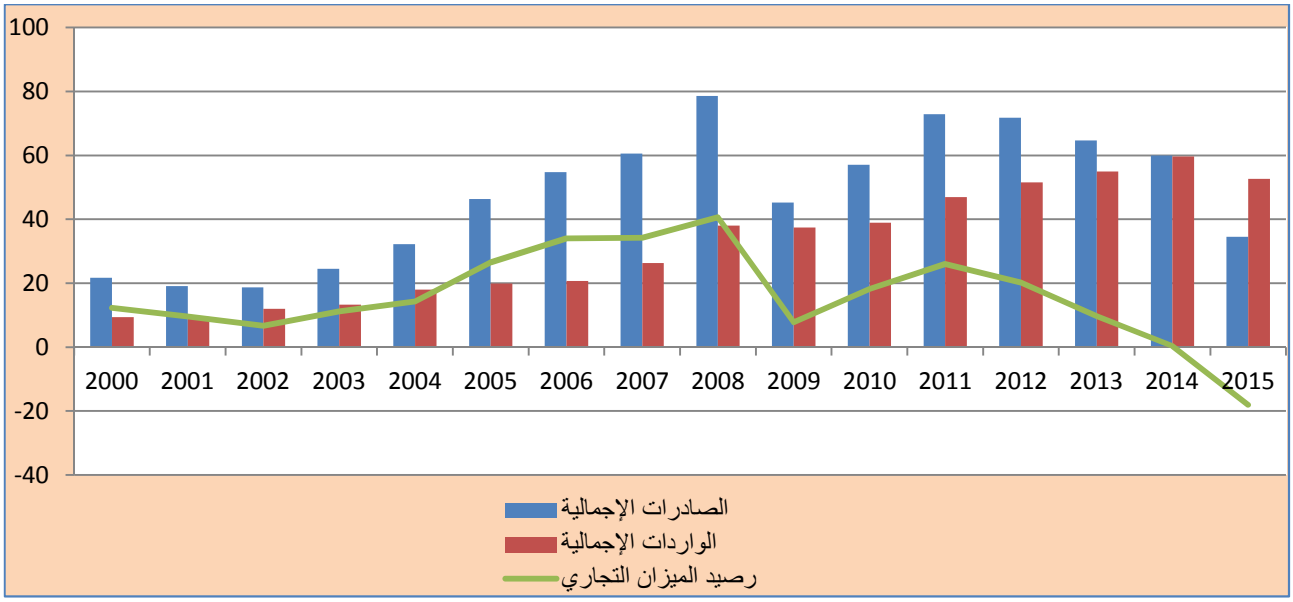

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الجزائر تمكنت من تحقيق فائض في الميزان التجاري، سنة 2000 قدر بـ: 12.30 مليار دولار ثم بدأ بعد ذلك في الانخفاض إلى أن وصل إلى 6.70 مليار دولار سنة 2002 ليعود في الارتفاع وصولا إلى 11.14 مليار دولار سنة 2003 .

بقي مستوى الفائض في تزايد مستمر إلى أن وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2008 حيث قدر بـ : 40.60 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بنسبة كبيرة إلى 7.78 مليار دولار سنة 2009 وهذا خلال سنة واحدة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات إلى سقف 150 دولار ثم انهيارها إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة، وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن اقتصاد الجزائر سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار المحروقات. ليعود بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2010 ليصل إلى 25.961 مليار دولار سنة 2011، بعدها يعاود الانخفاض إلى أن يصل إلى أدنى مستوى قدر ب 0.326 مليار دولار سنة 2014 ليحقق عجز قدره :18.10 مليار دولار سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار المحروقات.

يمكن القول بأن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة، وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو)، وتذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على نتائجها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام اليورو، حيث أن 2/3 من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات باليورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ 97% تبرم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل اليورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلاّ بنسبة ضئيلة.

المطلب الثالث: الصادرات خارج المحروقات وميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات Balance des paiements هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية،والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما، ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

الجدول رقم (4): رصيد ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري 2000-2015 (مليار دولار)

السنة	رصيد ميزان المدفوعات
2000	7.57
2001	6.19
2002	3.65
2003	7.47
2004	9.25
2005	16.94
2006	17.73
2007	29.55
2008	36.99
2009	3.86
2010	15.33
2011	20.14
2012	12.057
2013	0.134
2014	5.88-
2015	27.54-

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يمثل الشكل رقم (4) تطور رصيد ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2000 /2015.

الشكل رقم (4): رصيد ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري 2000-2015

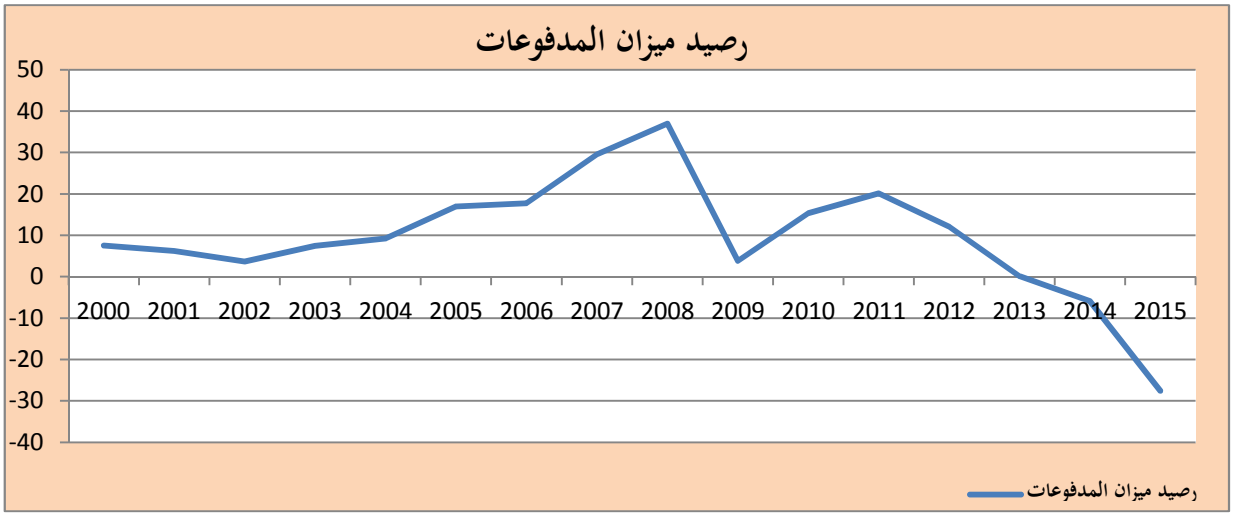

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4).

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار المحروقات، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 19 . 77مليار دولار سنة 2008.

في سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر المحروقات بنسبة 35.32% مقارنة بِ 2008، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ36.99 مليار دولار في 2008.

أما الصادرات خارج المحروقات فإن مستواها بقى ضعيفا، حيث لم تتعد 4.25 % من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

إن التراجع في رصيد ميزان المدفوعات سنة 2002، والذي وصل إلى3.65 مليار دولار ليصل إلى 7.47 مليار دولار في سنة 2003 راجع إلى التسديدات المسبقة للدين الخارجي.

بالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4.4% مقارنة بسنة 2005. وقد تواصل الفائض وانتقل من 29.55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008، وهو أعلى مستوى سجله رصيد ميزان المدفوعات لينخفض بعدها بنسبة كبيرة قدرت بـ:89.56% سنة 2009 وهذا نتيجة للتقلص الكبير في صادرات المحروقات، بسبب تهاوي أسعارها. ليبدأ بعد ذلك في الارتفاع سنة 2010 حيث قدر بـ: 15.33 مليار دولار ليصل إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011 بسبب ارتفاع صادرات المحروقات، ليعود إلى الانخفاض تدريجيا منذ سنة 2012 ليصل إلى 0.134 مليار دولار سنة 2013 أي بنسبة قدرت ب 98.88% ليحقق عجزا سنة 2014 قدر بـ: 5.880 مليار دولار، ويرتفع هذا العجز إلى 27.54 مليار دولار سنة 2015 نتيجة لانخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعارها .

يتضح أن ميزان المدفوعات يعاني من اختلالات وعدم الاستقرار، نتيجة ارتباطه بصادرات المحروقات وضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الرابع: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي

قبل التطرق لمساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي نحاول تتبع تطوره في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

4-1 تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015

عرف الناتج المحلي الإجمالي تطورا ايجابيا خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015 (مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	4123.5
2001	4260.8
2002	4537.7
2003	5264.2
2004	6126.7
2005	7519.0
2006	8514.8
2007	9366.6
2008	11090.0
2009	10034.3
2010	12049.5
2011	14526.6
2012	16115.4
2013	16643.8
2014	17205.1
2015	16799.2

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يمثل الشكل اسفله تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2015/2000.

الشكل رقم (5): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

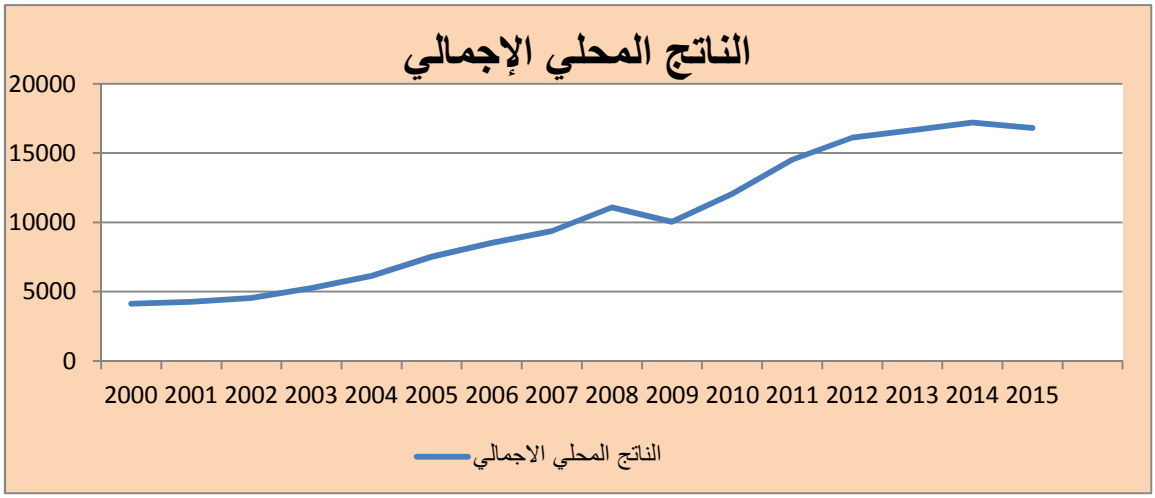

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (5).

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في تطور مستمر، فبعد أن كان يقدر بـ : 4123.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 ارتفع تدريجيا إلى أن وصل إلى 11090.0 مليار دينار جزائري سنة 2008، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، وتدخل الدولة في تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج للإنعاش الاقتصادي، ولكن في سنة 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 10034.3 مليار دينار جزائري ليرتفع بعدها وصولا إلى أقصى مستوى له سنة 2014 بقيمة قدرت بـ: 17205.1 مليار دينار جزائري مع انخفاض طفيف سنة 2015 قدر بـ : 405.9 مليار دينار جزائري.

4-2 إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015

4-2-1 مساهمة قطاع المحروقات: من خلال بيانات الجدول رقم (6)، نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يساهم بنسبة 35.70% في المتوسط أي أكثر من ثلث إجمالي مساهمة باقي القطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة، فقد ساهم بنسبة 39.2 % سنة 2000 لترتفع نسبة مساهمته إلى 45.6% سنة 2006 وهي أعلى نسبة ساهم بها هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالقطاع الفلاحي الذي قدرت نسبة مساهمته 7.5% والقطاع الصناعي 5.3% وقطاع الأشغال العمومية 7.9% خلال نفس السنة، وبالتالي كانت نسبة مساهمته أكبر من نسبة مساهمة هذه القطاعات الحيوية خلال فترة الدراسة. وقد تراجعت النسبة في الفترة الأخيرة بحوالي 26.4% لتصل إلى 19.2% سنة 2015، وهذا

راجع دائما إلى انخفاض أسعار المحروقات من جهة، وكذلك إلى الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

4-2-2 مساهمة القطاع الفلاحي: بناءا على معطيات الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) قدرت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر سنة 2000: 8.40 % ثم ارتفعت نوعا ما سنة 2001 إلى 9.67% وصولا إلى 9.69 %سنة 2003، ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 6.6% سنة 2008، وقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 9.8 %سنة 2013 وصولا إلى 12% سنة 2015، وهذا بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك بسبب التقليل من تأثير الظروف المناخية بواسطة شبكات الري ودعم التنمية الريفية عن طريق برامج حفر الآبار وبناء السدود. ومن أهم المحاصيل الزراعية: القمح، الشعير، العنب، البرتقال، الزيتون، التمر، التبغ، الطماطم. هذا إلى جانب الرعي وصيد الأسماك، أما فيما يخص الصادرات فتتمثل في الأسماك، التمور، وبعض الفواكه الأخرى .

4-2-3 مساهمة القطاع الصناعي: رغم الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا بسبب تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع، ومحدودية استثمار القطاع الخاص فيه، وقد تسبب هذا في ضعف الإنتاجية والميزة التنافسية.

حسب معطيات الجدول رقم (6)، فبعد أن كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 7.34% سنة 2001 كأعلى نسبة، انخفضت تدريجيا إلى أن وصلت إلى 4.5 % سنة 2012 لترتفع نسبيا إلى 5.3% سنة 2005. يتكون الهيكل الصناعي من الصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر منها من المحروقات والغاز الطبيعي، أما الصناعة التحويلية فتتمثل في الصناعات الكيماوية ومشتقات المحروقات والفحم والمطاط، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات ويلي بعد ذلك المعدات وآلات النقل، فصناعة المنسوجات والملابس والصناعة الجلدية والصناعات الأخرى.

4-2-4 مساهمة قطاع الأشغال العمومية: يعتبر قطاع الأشغال العمومية من بين القطاعات الحيوية الهامة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معتبرة بعد قطاع المحروقات، أي بنسبة 9.9 %، فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة لها 11.08% سنة 2001 وأدنى نسبة لها 7.9 %سنة 2006 .

الجدول رقم (6) : نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	قطاع المحروقات %	القطاع الفلاحي %	القطاع الصناعي %	قطاع الأشغال العمومية%	أخرى %
2000	39.2	8.40	7.05	10.30	35.05
2001	33.89	9.67	7.34	11.08	38.02
2002	32.55	9.19	7.18	11	40.08
2003	35.58	9.69	6.55	10.51	37.67
2004	38.02	9.45	6.02	9.90	36.61
2005	45.14	7.67	5.23	8.59	33.37
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	33.7
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	34.8
2008	45.1	6.6	4.7	8.6	35
2009	31.0	9.3	5.7	10.9	43.1
2010	34.7	8.4	5.0	10.4	41.5
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	42
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	43
2013	30.0	9.8	4.6	9.8	45.8
2014	27.1	10.6	5.0	10.8	46.5
2015	19.2	12	5.3	11.3	52.2
المتوسط	35.705	8.923125	5.573125	9.89875	39.91

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يمثل الشكل رقم (6) مدى مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر خلال الفترة 2015/2000.

الشكل رقم (6): متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

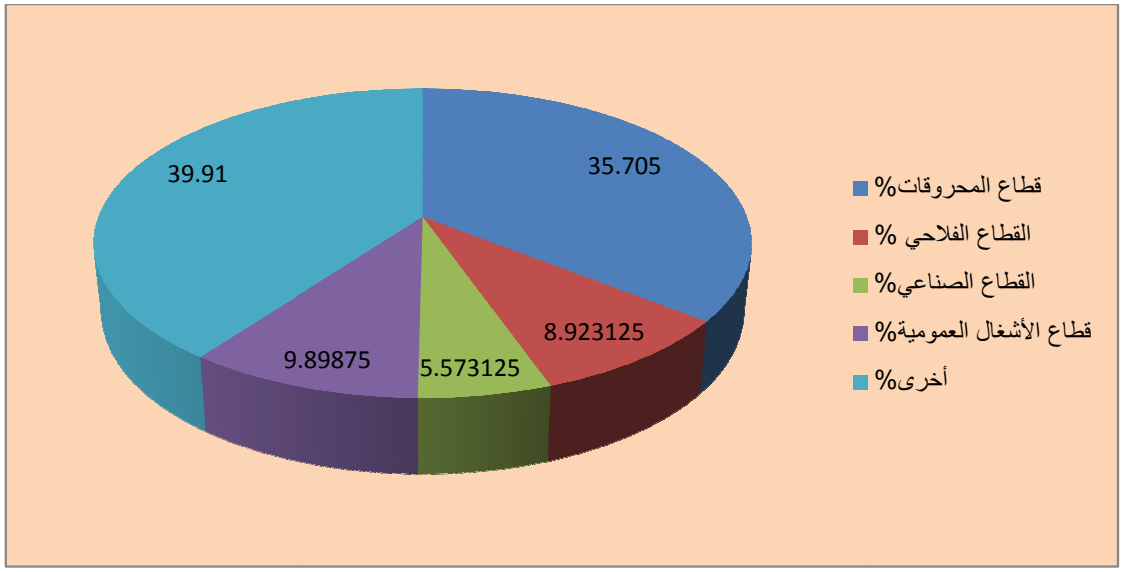

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول (6).

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

تعتبر الجزائر من بين الدول التي حاولت تكييف سياساتها الاقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي واجهتها، إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات نمو هامة.

المطلب الأول : تتبع تطور النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2015

عرف النمو الاقتصادي بالجزائر تذبذبا خلال فترة الدراسة، وهذا ما يبنه الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

السنة	النمو الاقتصادي%
2000	2.2
2001	4.6
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2.0
2009	1.6
2010	3.6
2011	2.8
2012	3.3
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.9

Source: World Bank data.

يوضح الشكل رقم (7) تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (7) : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

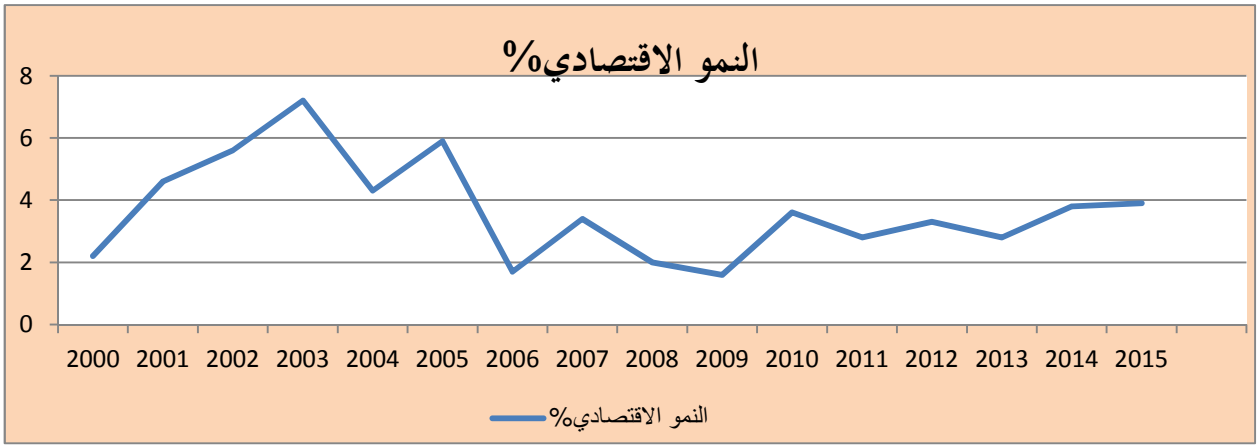

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7).

من خلال الجدول والشكل أعلاه سنحاول عرض تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015): لقد قمنا بتقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات كما يلي:

- الفترة الاولى من (2000 إلى 2003): نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة بحيث ارتفع معدل النمو من 2.2% سنة 2000 إلى غاية 7.2% سنة 2003، أي بمتوسط نمو قدره 4.96 % .
- الفترة الثانية من (2004 إلى 2009): شهد النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة انخفاضا حادا في معدلاته، حيث تقهقر سنة 2004 إلى 4.3%، لينتعش نسبيا سنة 2005 مسجلا 5.9% ليعاود بعد ذلك في الانخفاض بصورة كبيرة، حيث انخفض مباشرة إلى 1.7% سنة 2006، أي بمقدار 4.2% ثم إلى 1.6% سنة 2009 وهو أدنى مستوى. عموما سجل معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تذبذبا كبيرا.
- الفترة من (2010 إلى 2015): عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة انتعاشا نسبيا ليسجل 3.6% خلال 2010 وصولا إلى 3.9% سنة 2015.

إن ما يمكن ملاحظته أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة بسبب التذبذب في أسعار المحروقات، وهو ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي وأسعار المحروقات

2-1 تطور أسعار المحروقات خلال الفترة 2000-2015

بلغت اسعار المحروقات ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل، أعطت الدول العربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة وفرة مالية خلال السنوات الماضية لم تحقق لها مثيلا من قبل.وبوقوع الازمة المالية العالمية سنة 2008، حدثت صدمة كبيرة للدول المنتجة والمصدرة للمحروقات، حيث تهاوت الأسعار إلى أدنى مستوياتها، و هذا ما سنبينه من خلال هذا المطلب.

الجدول رقم (8): المتوسط السنوي لسعر المحروقات خلال الفترة 2000-2015 (دولار/البرميل)

السنة	المتوسط السنوي لسعر المحروقات
2000	27.6
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.1
2004	36.05
2005	50.59
2006	61
2007	69.04
2008	94.1
2009	60.86
2010	77.38
2011	107.46
2012	109.45
2013	105.87
2014	96.29
2015	49.49

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم 08 وطبقا لبيانات منظمة الأوبك، يتبين لنا أن متوسط أسعار المحروقات السنوية قدرت بـ :27.6 دولار للبرميل سنة 2000 بحيث كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق في هاته السنة، وفي مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر[1] ، وشهدت سوق المحروقات عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر، وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل[2].وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28,2 دولار للبرميل، وشهد عام 2004 ثورة في أسعار المحروقات، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003، ليبلغ معدل 36 دولار لبرميل سنة 2004. استمر السعر بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل ، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 ، وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة. وبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 %، ووصل إجمالي الطلب العالمي على المحروقات إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 % مقارنة بعام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى84.3 مليون للبرميل يوميا،وبهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار وتذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة، كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من المحروقات لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار، مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية وزيادة درجة تذبذبها[3] . وقد بلغت أسعار المحروقات سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، وشهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 70 دولار للبرميل.

كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة

[1] التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2001، العدد 28 .

[2] التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2002، العدد29.

[3] التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2005، العدد 32 .

في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات.[1] استقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ 35،4% مقارنة بعام 2008 ولعل هذا الانخفاض السريع في الأسعار خلال فترة قصيرة يعود لعدة عوامل تتمثل في: المضاربة ، الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للمحروقات، الكوارث الطبيعية.....الخ .لترتفع بعد ذلك الأسعار مسجلة أرقاما قياسية لم تسجل من قبل ابتداء من سنة 2011 لتصل إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، وهو أعلى سعر وصلت إليه خلال فترة الدراسة.

بدأت الأسعار في التهاوي بشكل ملوحظ إلى أن سجلت 96.29 دولار للبرميل سنة 2014 ثم 49.49 دولار للبرميل سنة 2015 مشكلة بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5% مقارنة بعام 2014، وهذا نتيجة لتأثير جملة من العوامل أهمها[2]: وفرة الإمدادات العالمية خاصة بعد نجاح استغلال مصادر المحروقات غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، توجه كبرى الدول المصدرة للمحروقات الى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية، ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار اضافة الى المضاربات خاصة منذ النصف الثاني من عام 2014.

2-2 علاقة أسعار المحروقات بالنمو الاقتصادي بالجزائر

يوضح الشكل رقم (8) العلاقة بين أسعار المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

الشكل رقم (8) : علاقة أسعار المحروقات بالنمو الاقتصادي بالجزائر

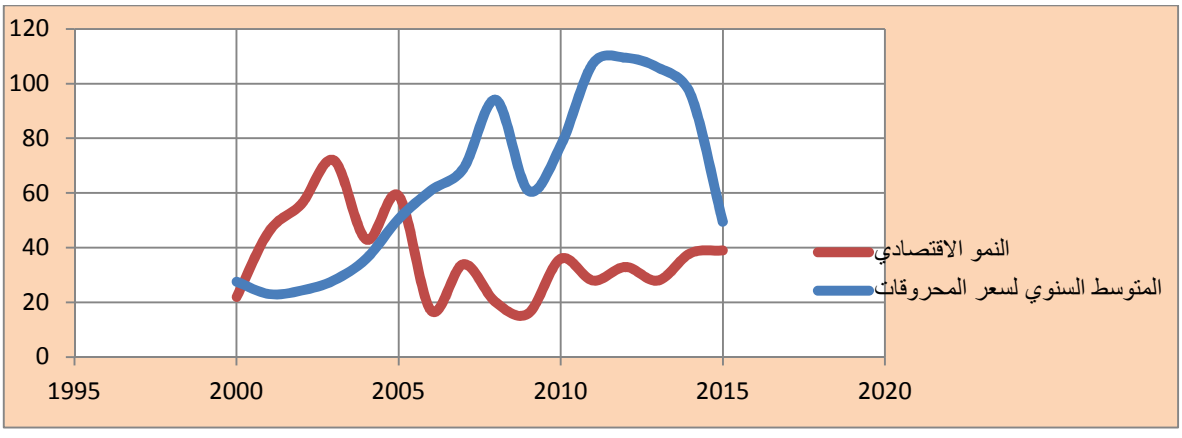

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (7 و 8).

[1] التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2008، العدد 35 .

[2] التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2015، العدد 42.

يمكن توضيح هذه العلاقة في النقاط التالية:

- لما ارتفع سعر المحروقات سنة 2003 مقارنة بسنة 2000 ارتفع معه معدل النمو الاقتصادي.
- بانخفاض أسعار المحروقات من 94.1دولار للبرميل سنة 2008 الى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009 انخفض النمو كذلك من 2% إلى 1.6% خلال نفس الفترة.
- لما ارتفعت أسعار المحروقات إلى 77.38 دولار للبرميل سنة 2010 و109.45 دولار للبرميل سنة 2012، صاحبه ارتفاع النمو إلى 3.6% و3.3% على الترتيب.
- انخفض النمو الاقتصادي إلى 2.8% بانخفاض أسعار المحروقات إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013. وهذا ما يوضح ارتباط النمو الاقتصادي بالجزائر بأسعار المحروقات.
- رغم أنه في بعض السنوات لم تكن هناك علاقة طردية بين النمو وأسعار المحروقات إلا أنه يمكن القول أن هناك علاقة كبيرة بين النمو وأسعار المحروقات خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات بالجزائر

يوضح الشكل رقم (9) العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

الشكل رقم (9) : علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي بالجزائر.

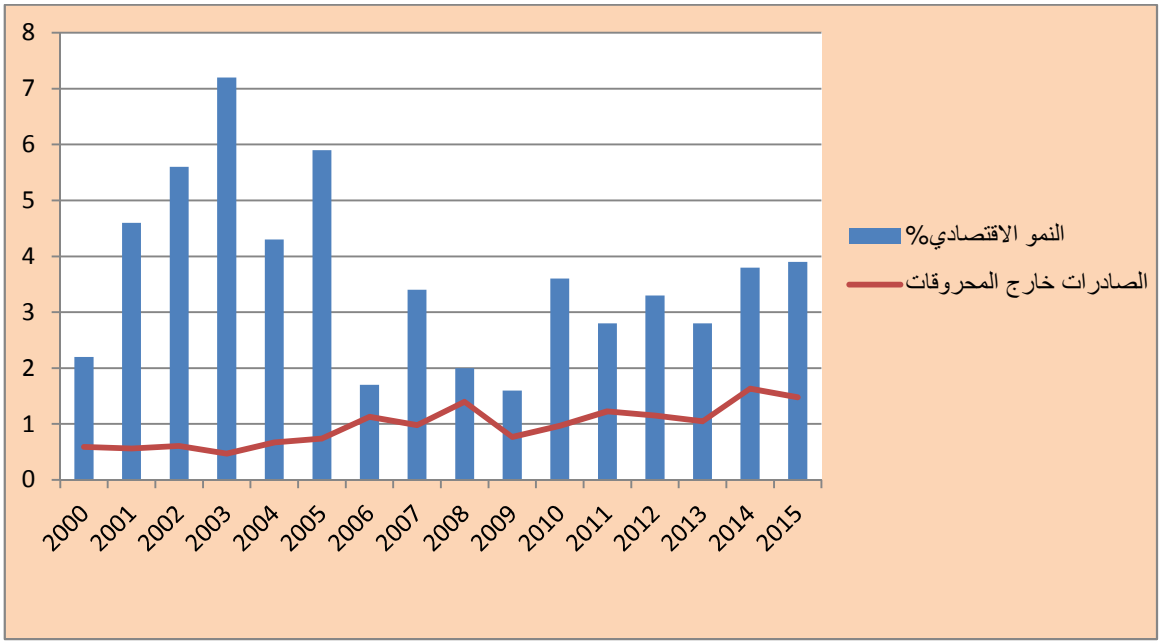

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (7 ، 1).

من خلال الشكل رقم (9) يتبين لنا أن الارتفاع الكبير في النمو خلال الفترة الأولى لم يصاحبه ارتفاع كبير في الصادرات خارج المحروقات، لما ارتفع النمو الاقتصادي سنة 2003 حيث قدر بـ: 7.2% انخفضت الصادرات خارج المحروقات بمقدار 0.14 مليار دولار خلال هذه السنة، والانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي سنة 2006 الذي سجل 1.7% لم يصاحبه انخفاض في قيمة الصادرات خارج المحروقات، بل العكس ارتفعت بمقدار 0.39 مليار دولار كما هو مبين في الشكل رقم (9)، في سنة 2007 لما ارتفع النمو الاقتصادي إلى 3.4% انخفضت عائدات الصادرات خارج المحروقات إلى 0.98 مليار دولار .وعلى العكس في سنة 2008 ارتفعت الصادرات خارج المحروقات بمقدار 0.42 مليار دولار غير أن النمو الاقتصادي انخفض بمقدار 1.4%. في السنوات 2009، 2010، 2013 كانت العلاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي. أما السنوات 2011، 2012، 2015 فقد كانت العلاقة عكسية بينهما.

بعد أن أثبتنا عدم وجود علاقة كبيرة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر نظريا، سنحاول إثبات ذلك قياسيا من خلال المبحث الموالي.

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015

سنحاول من خلال هذا المبحث بيان أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي قياسيا باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

4-1- تحديد متغيرات الدراسة

نوضح هذه المتغيرات فيما يلي :

- **المتغير التابع**: يتمثل في النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي الموضح في الجدول رقم (9).
- **المتغير المستقل**: يتمثل في الصادرات خارج المحروقات كما هو موضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): متغيرات الدراسة (القيم بالمليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات خارج المحروقات
2000	4123.5	46.21
2001	4260.8	51.81
2002	4537.7	56.19
2003	5264.2	35.58
2004	6126.7	49.28
2005	7519.0	54.01
2006	8514.8	82.25
2007	9366.6	68.33
2008	11090.0	90.06
2009	10034.3	56.01
2010	12049.5	72.11
2011	14526.6	89.42
2012	16115.4	89.43
2013	16643.8	83.19
2014	17205.1	137.37
2015	16799.2	148.10

المصدر : معطيات من التقارير السنوية للبنك الجزائري

معطيات السنوات 2000-2001-2002 خاصة ببيانات الديوان الوطني للإحصاء.

4-2- رسم لوحة الانتشار

من خلال رسم لوحة الانتشار: تبين لنا من الرسم وجود علاقة خطية بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع.

الشكل رقم (10): لوحة الانتشار

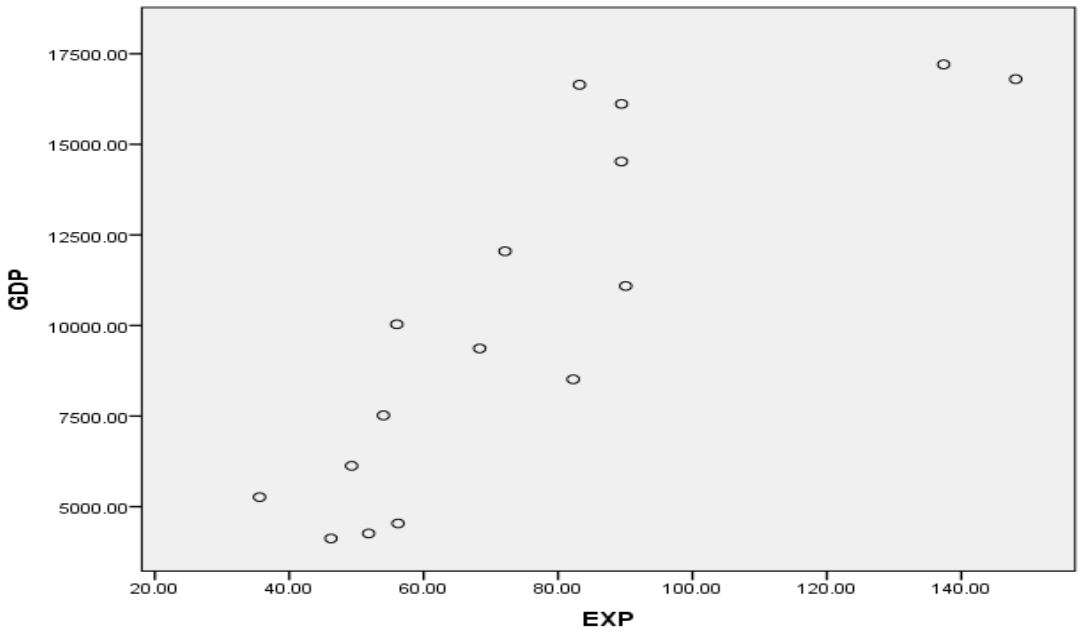

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال رسم لوحة الانتشار: يتبين لنا تشكل سحابة من النقاط غير متباعدة عن بعضها البعض، حيث تمثل خطا مستقيما ذي اتجاه واحد ويؤكد بان العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل علاقة خطية موجبة.

4-3- معامل الارتباط

الجدول رقم (10): حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغير المستقل

		GDP	EXP
النمو الاقتصادي (GDP)	معامل الارتباط بيرسون		,529**
	Sig. (2-tailed)		,035
الصادرات خارج المحروقات (EXP)	معامل الارتباط بيرسون	,529**	
	Sig. (2-tailed)	,035	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه أن معامل الارتباط بيرسون بين **المتغير التابع والمتغير المستقل** دالة إحصائية حيث:قيمة الخطأ Sig (2-tailed) بلغت 0.035 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 .

4-4- ايجاد معادلة الانحدار البسيط

تحديد معادلة الانحدار بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرالمستقل :(EXP)

$$GDP = a + b\ (EXP) + ei$$

حيث :

GDP: النمو الاقتصادي

EXP: الصادرات خارج المحروقات

a: ثابت

b : معامل الانحدار

ei : الخطأ العشوائي

4-5-اختبار صلاحية النموذج

4-5-1-. القدرة التفسيرية للنموذج:

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد R^2 وبالرجوع إلى الجدول أعلاه الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التفسير ($\mathbf{R^2}$) نجد أن معامل التحديد R^2=**0.279** وهذا يعني أن المتغير المستقل (**EXP**) يفسر فقط **27.90** % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (**GDP**). والباقي 72.10% راجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

4-5-2- المعنوية الكلية للنموذج

الفرضية الصفرية :H0 : نموذج الانحدار البسيط غير معنوي.

الفرضية البديلة :H1 : نموذج الانحدار البسيط معنوي.

قاعدة الرفض والقبول: إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة احتمال الخطأ SIG تساوي 0.035 وهي اقل من 0.05.

إذن نستنتج:

نرفض الفرضية الصفرية H0 القائلة أن النموذج غير معنوي ونقبل الفرضية البديلةH1 القائلة بان النموذج الانحدار معنوي.

4-5-3-المعنوية الجزئية للنموذج (اختبار معنوية معاملات الانحدار)

أ – اختبار معنوية a حيث: a =6223.74

الفرضية الصفرية :H0: الثابت a لنموذج الانحدار غير معنوي

الفرضية البديلة :H1: الثابت a لنموذج الانحدار معنوي

بالرجوع إلى الجدول في الملاحق نجد قيمة احتمال الخطأ SIG لقيمة a بلغت sig=0.005 وهي **اقل** من 0.05

إذن نستنتج:

نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن الثابت لنموذج الانحدار معنوي

ب– اختبار معنوية b حيث: b = 61.858

الفرضية الصفرية :H0: معامل b للانحدار غير معنوي

الفرضية البديلة:H1: معامل b للانحدار معنوي

بالرجوع إلى الجدول في الملاحق نجد أن قيمة احتمال الخطأ SIG لـ b تساوي 0.035 وهي **اقل** من 0.05

إذن نستنتج:

نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة أن معامل b للانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H_1 بان معامل b للانحدار معنوي.

إذن :

$$DGP= (6223.74) + 61.858\ (EXP)+ ei$$

خلاصة الفصل الثاني

قمنا في هذا الفصل بتسليط الضوء على مكانة الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، والجهود المبذولة في سبيل تنميتها. تبين لنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد على مادة أولية وحيدة وهي المحروقات، أما الصادرات خارج هذا القطاع تبقى ضعيفة جدا لم تتجاوز 4.25 % من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة. الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات في سبيل تنميتها وتنويعها، كتخفيض قيمة العملة، وتقديم تحفيزات مالية للمصدرين الجزائريين، إضافة إلى التحفيزات الجبائية والجمركية، وكذا إنشاء مجموعة من الهيئات لتشجيع الصادرات خارج المحروقات. الهدف من ذلك هو فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الذي يتميز بعدم الاستقرار وهو ما يجعله هشا وعرضة لأي صدمة لأسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية. على الرغم من كل هذه الجهود بقيت صادرات المحروقات تهيمن على اجمالي الصادرات الجزائرية بأكثر من 95% وبقي النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بصادرات المحروقات، حيث توصلنا من خلال الدراسة القياسية المتعلقة بمدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر، إلى عدم وجود أثر كبير، فالصادرات خارج المحروقات تفسر فقط 27.90% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات خارج المحروقات، الأمر الذي يستوجب على الدولة الجزائرية بذل مجهودات أكبر من أجل النهوض باقتصاد بعيد عن صادرات المحروقات.

الخاتمة العامة

هدفنا من خلال هذا البحث هو تبيان أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى كل دولة إلى تحقيقه. الجزائر على غرار كل الدول سعت جاهدة لبناء اقتصاد قوي ومستقر من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات التي اعتمدتها، كتخفيض قيمة العملة الوطنية، تحرير التجارة الخارجية والإصلاحات الضريبية والجبائية، إضافة إلى إنشاء مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي تعمل على ترقية وتشجيع الصادرات وتنويعها. هذه الإصلاحات جاءت كضرورة حتمية بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي انعكست بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي، ومن أهم هذه الاختلالات، اعتماد اقتصاد الجزائر ككل على صادرات مادة وحيدة ناضبة تتمثل في المحروقات، مما يدل على أن أكبر نسبة من إيرادات الجزائر تتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها، وهذا ما ينعكس على استقرار الاقتصاد والقوة الاقتصادية للدولة.

لهذه الأسباب حاولت السلطات انتهاج إستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، هدفها بالدرجة الأولى تحقيق استقرار الاقتصاد وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي، غير أن النتائج المحققة لم تكن عند المستوى المطلوب.

عموما يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، وهذا ما يعكس الاهتمام الكبير بها ودراستها من قبل الرواد الاقتصاديين على مر الزمن؛
- يعتمد الاقتصاد الجزائري على إيرادات صادرات المحروقات، مما يجعله عرضة للازمات الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية؛

- بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في إطار تنمية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها فشلت في ذلك، حيث أن نسبتها لم تتعد 5% خلال 15 عاما رغم أنها سجلت نموا طفيفا خلال فترة الدراسة؛
- تحققت معدلات نمو موجبة في الجزائر خلال فترة الدراسة، غير أنها تميزت بالتذبذب نتيجة ارتباط النمو في الجزائر بأسعار المحروقات شديدة التقلب على مستوى الأسواق العالمية؛
- أثبتنا من خلال الدراسة القياسية عدم وجود أثر كبيرة للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، فالتغيرات التي تحدث على الصادرات خارج المحروقات تفسر فقط 27.90% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الإجابة على الفرضيات

- سجلت الصادرات خارج المحروقات تطورا ايجابيا طفيفا خلال الفترة 2000-2015؛
- سجلت الجزائر معدلات نمو ايجابية خلال الفترة 2000-2015 غير أنها غير مستقرة؛
- لم تساهم الصادرات خارج المحروقات بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

بناءا على النتائج المتحصل عليها، يمكن اقتراح جملة من الحلول:

- ضرورة العمل على استغلال الطاقات العاطلة في القطاع الصناعي والزراعي، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الشراكة في هاذين القطاعين؛
- محاربة ظاهرة الفساد باعتباره عائقا رئيسيا أمام الجهود المبذولة من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛

- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير، وتوفير الدعم الضروري لها باعتبارها مؤسسات تعمل على رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- بناء قاعدة بيانات تصديرية قوية، ودراسة الأسواق الخارجية؛
- تطوير وتنمية الميزة التنافسية، وهذا من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير؛
- الاهتمام بعنصر التدريب في مجال تنمية الأنشطة ذات التوجه التصديري، فتنمية المهارات البشرية يعتبر أمرا ضروريا في قطاع التصدير.

آفاق الدراسة

في حقيقة الأمر نحن في دراستنا هذه، إذ تطرقنا الى جوانب عدة، فإننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى، هذه الجوانب قد تكون مواضيع دراسات مستقبلية، وهنا نقترح المواضيع التالية:

- دور الاستثمار الأجنبي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية التصدير في الجزائر؛
- علاقة جودة المنتوج بترقية الصادرات في الجزائر.

الملاحق

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT GDP
  /METHOD=ENTER EXP.
```

Régression

[Jeu_de_données0]

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	EXP[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : GDP

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.529[a]	.279	.228	3.99868

a. Prédicteurs : (Constante), EXP

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	86762607.873	1	86762607.873	5.426	.035[b]
	Résidus	223852646.497	14	15989474.750		
	Total	310615254.370	15			

a. Variable dépendante : GDP

b. Prédicteurs : (Constante), EXP

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	6223.740	1.030		3.373	.005
	EXP	61.858	2.555	.529	2.329	.035

. Variable dépendante : GDP

المراجع

قائمة المراجع:

1- الكتب

1- أبي سعد الديوهجي، التسويق الدولي، دار الكتب للنشر الموصل، العراق، 1992.

2- أحمد عارف العساف وأخرون، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، الطبعة1، الأردن، 2011.

3- بديع جميل قدو، التسويق الدولي ، دار المسيرة ،الأردن، ط1 ،2009.

4- حربي محمد موسى عريقات، التنمية و التخطيط الاقتصادي مفاهيم و تجارب، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

5- رشاد العصار، التجارة الخارجية، دار السيرة، ط1، عمان، 2000.

6- رضوان المحمود العمر، تسويق دولي. دار وائل للنشر.عمان.الطبعة الأولى. 2006.

7- سامي عفيفي حاتم.التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم .دار المصرية البانية ،ط1، مصر1991.

8- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2015.

9- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2015.

10- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر.

11- غول فرحات، تسويق دولي، دار الخلدونية،الجزائر، ط1، 2000.

12- محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

13- محمد جاسم، التجارة الدولية، دار الزهران للنشر و التوزيع، عمان،2006.

14- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.

15- منير نوري، التسويق الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر،2007.

16- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، ط1، الأردن، 2008.

2- المجلات والملتقيات العلمية:

17- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، 2010.

18- جلال مسعد، الملتقى الوطني حول : ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يومي 11 و12 مارس 2014، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

19- رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد 17، 2013.

20- عابد بن عابد العبد لي،تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27، 2005.

21- عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث.

22- علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، أدرار.

23- عمر محمود أبو عيدة، أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد1.

24- محمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.

25- مريم عيسى مهني، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010، آما راباك، مجلة علمية محكمة،الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا المجلد 07 ، العدد 20، 2016.

26- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05، ديسمبر 2016.

27- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة، 2002.

3- الرسائل والمطبوعات الجامعية:

28- بلقلة براهيم، آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2008-2009.

29- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010.

30- كبداني سيدي احمد ،اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه،2003.

31- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة غرداية، 2011.

32- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014.

4- مواقع الكترونية:

33- موقع وزارة التجارة الوطنية الجزائرية http://www.mincommerce.gov.dz

34- الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات http://www.algex.dz

35- ALGEX http://www.algex.dz

36- SAFEX www.safex.dz

37- CAGEX www.cagex.dz

38- ANEXAL www.exportateur-algerie.org

5- التقارير والمنشورات:

39- التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2015، العدد 42.

World Bank data-40

41- التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

42 - التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2001، العدد 28 .

43- التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2002، العدد29.

44- التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2005، العدد 32

45- التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الأوبك سنة 2008، العدد 35 .

46- الديوان الوطني للإحصائيات ONS

فهرس الجداول

والاشكال

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
1	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015	44
2	الصادرات خارج المحروقات	46
3	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015	49
4	رصيد ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري 2000-2015	51
5	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015	53
6	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي	56
7	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	57
8	المتوسط السنوي لسعر المحروقات خلال الفترة 2000-20015	59
9	متغيرات الدراسة	64
10	حساب معامل الارتباط بيرسون بين المتغير التابع و المتغير المستقل	65

رقم الأشكال	قائمة الأشكال	الصفحة
1	تطور هيكل الصادرات الجزائرية	45
2	متوسط توزيع الصادرات خارج المحروقات	47
3	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015	49
4	رصيد ميزان المدفوعات للاقتصاد الجزائري 2000-2015	51
5	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	54
6	متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي المحلي	56
7	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	58
8	علاقة أسعار المحروقات بالنمو الاقتصادي بالجزائر	61
9	علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي بالجزائر.	62
10	لوحة الانتشار	65

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية والتصدير	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	4
المطلب الثالث: مفهوم التصدير	8
المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات	11
المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالصادرات	12
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	12
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	14
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي	24
المطلب الرابع: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	27
خلاصة الفصل الاول	32
الفصل الثاني: أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	34
المبحث الأول: إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر	35
المطلب الأول: السياسات والإجراءات المنتهجة	35
المطلب الثاني: هيئات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	37
المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر	41
المبحث الثاني: مكانة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري	44
المطلب الأول: نظرة حول الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015	44
المطلب الثاني: الصادرات خارج المحروقات والميزان التجاري	48

المطلب الثالث: الصادرات خارج المحروقات وميزان المدفوعات	**50**
المطلب الرابع: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي	**53**
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	**57**
المطلب الأول: تتبع تطور النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2015	**57**
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي وأسعار المحروقات	**59**
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات بالجزائر	**62**
المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2015	**63**
خلاصة الفصل الثاني	**68**
الخاتمة العامة	**70**
قائمة الملاحق	**74**
قائمة المراجع	**76**
قائمة الجداول	**81**
قائمة الأشكال	**82**
فهرس المحتويات	**84**

ملخص

حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015. لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي احتوى على متغيرين هما: الناتج الإجمالي المحلي والذي يمثل النمو الاقتصادي ومتغير الصادرات خارج المحروقات، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وكانت نتيجة الدراسة عدم وجود أثر كبير للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الصادرات خارج المحروقات، النمو الاقتصادي.

Abstract

In this research, we tried to highlight the impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria during the period 2000-2015. To achieve this goal, we tried to estimate an econometric model containing two variables: gross domestic product (GDP), and exports outside hydrocarbons, using the simple linear regression model. The results of the study showed that there was no significant impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria during the study period.

Keywords: economic growth, non-hydrocarbon exports.